

## الفصل الأوّل

### العلاقات السياسية الدولية طرق الدراسة ومناهج البحث

المبحث الأول - المناهج التقليدية في دراسة العلاقات  
السياسية الدولية

المبحث الثاني - المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية  
الدولية

obeikandi.com

## الفصل الأول

### العلاقات السياسية الدولية

#### طرق الدراسة ومناهج البحث

تستهدف دراسة العلاقات السياسية الدولية التوصل إلى تحليل دقيق على قدر الامكان لحقائق الوضع الدولي وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول إزاء بعضها وتحميد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والامام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي .

وهناك عوامل كثيرة تستلزم اجراء هذه التحليلات المتخصصة لحقائق المجتمع الدولي منها :

(أولاً) الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتصال بين الدول وعلى كافة المستويات نتيجة للثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال الدولي وأساليبه وهي الثورة التي أزالته كل العوائق التي كانت تعترض طريق الاتصال في الماضي ، سواء بسبب التباعد الجغرافي أو بسبب الموانع الطبيعية أو الفواصل القومية . وهذا الاتصال بمختلف نماذجه وأشكاله الجديدة يطبع البيئة الدولية بصيغة ديناميكية خاصة ، تنعكس في سرعة ردود الفعل التي تنتج عن أحداث السياسة الدولية في أى مكان من العالم .

(لانيسا) انه نتيجة لهذا الاتصال نتج نوع من التقيد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول ، وزاد اعتمادها على بعضها في مجال حماية أمنها القومي ، أو دعم كيانها الاقتصادي ، أو الدفاع عن معتقداتها السياسية ، والأيدولوجية ، هنا فضلاً عن التعاون في المجالات الفنية والعلمية والثقافية . وهذا يبين كيف أن حجم التعامل الدولي قد أصبح أضخم بكثير مما كان عليه في الماضي .

(ثالثاً) انه انطلاقاً من هذه الحقيقة الأساسية وترتيباً عليها لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تتجاوز حدودها القومية لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها القومية أو أمنها القومي أو مركزها الاستراتيجي أو سيادتها القومية أو كيانها الاقليمي أو وضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايدولوجيتها أو ثقافتها ، الخ .

ومن هنا لا نلصق نجانسا أو تمانلا في استجابات وردود فعل الدول لهذه الأحداث فهناك دول أكثر ايجابية في سلوكها الدولي ، وهناك دول تمنح إلى التزام المواقف السلبية ، وهذه الاتجاهات بدورها تنبع من مخططات كل دولة واستراتيجيتها في المجتمع الدولي ، فهناك دول لها استراتيجيات خارجية عالمية ، ودول لها استراتيجيات اقليمية ، ودول ليست لها استراتيجيات بالمرّة ولكنها تكيف اتجاهاتها بحسب ما تمليه عليها الظروف .

وليس هذا فقط ، فحتى في داخل الدولة الواحدة قد لا نجد نجانسا في النظرة إلى الأحداث وتفسيرها حيث تتفاوت أحكام الأقسام المختلفة من الرأي العام ، وفي بعض الدول القائمة على النظام الحزبي نجد أن لكل حزب برنامجه الخاص في السياسة الخارجية الذي يبلوره وفقاً لايدولوجيته وتفسيره لمصالح الدولة والكيفية المثلى لحمايتها ، وبذلك نجد انقساماً في اتجاهات الرأي العام ويواجه ذلك الحكومة بمشكلة وضع سياسة خارجية ترضى عنها غالبية الرأي العام وهكذا

هنا كله يجعل مهمة دارس العلاقات الدولية أمراً صعباً لأن عليه تنبع هذه التفاعلات والربط بينها ، واستنتاج دلالات لها واقامة التوقعات بشأن ما سيكون عليه الحال مع كل موقف من مواقف السياسة الدولية .

## مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية

هناك مجموعتان من المناهج التي تتبع في دراسة العلاقات السياسية الدولية تعرف الأولى منها بمجموعة المناهج التقليدية (Traditional Approaches) وتعرف ثانيها بمجموعة المناهج المعاصرة (Contemporary Approaches) وتتلوج تحت مجموعة المناهج التقليدية المناهج الآتية :

(1) المنهج التاريخي (Historical Approach)

(2) المنهج القانوني (Legal Approach)

(3) المنهج الواقعي أو منهج التحليل في إطار سياسات القوى (Power Politics Approach)

(4) المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية (National Interest Approach)

(5) المنهج القائم على التصورات المثالية (Idealist Approach)

أما مجموعة المناهج المعاصرة فتشمل ضمن ما تشتمل على المناهج الرئيسية التالية :

(1) النظريات القائمة على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية (The International System and its Subsystems)

(2) نظريات التوازن الدولي (Equilibrium Theories)

(3) نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية (Decision Making Theory)

(4) نظرية المباريات في التحليل الدولي (Game Theory)

وفيما يلي عرض تفصيلي لهاتين المجموعتين من مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية .

## المبحث الأول

### المناهج التقليدية في دراسة العلاقات السياسية الدولية

حتى وقت ليس ببعيد كانت دراسة العلاقات السياسية الدولية تتبع أياً من المناهج التالية :

#### ( ١ ) المنهج التاريخي :

وهو أكثر المناهج التقليدية شيوعاً ، وهو يعلق أهمية كبرى تطور التاريخ الدبلوماسي وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذورها وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في تفهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمراً ضرورياً لاستيعاب الملبسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة ، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد في تقدير المنهج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجة للدول .

كذلك فإن دعاء المنهج التاريخي في التحليل يعتقدون أن بإمكان هذا المنهج تحقيق عدة مزايا أخرى منها :

( أ ) القدرة على تحمى الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في اتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما ، واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة .

( ب ) ان استخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للانجازات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر .

( ج ) أنه يساعد أيضاً على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والموافع التي تملئها والنتائج التي تسبب عنها وذلك في الاطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات .

( د ) ان التاريخ في اعتماد دعاء هذا المنهج ينجم كعمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس

أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة ، وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو .

ولكن هذا المنهج التاريخي في دراسة العلاقات السياسية الدولية لا يخلو من بعض انتقادات حادة توجه إليه ومن ذلك على سبيل المثال : ان الأحداث التاريخية هي من الغزارة والتعقد والتداخل بحيث تجعل من الصعب عمليا تحديد القوى الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الدولية عند أي مرحلة من مراحل تطورها والانتقاد الثاني هو ان التاريخ كثيرا ما تستخدم دراسته لا ثبات فرضية معينة، ومن هنا يحدث نوع من التأثير أو التلاعب بالمادة التاريخية بحيث تستخلص منها فقط العناصر التي تؤكد هذه الفرضية واستبعاد العناصر الأخرى التي تلخصها أو تناقضها، وعلى ذلك تكون الاستنتاجات والتعميمات مفرضة ومتحيزة ولا تعكس الاجزاء من الحقيقة التاريخية يتوقف مداه على اتجاه كل دارس وكيفية تحليله للمادة التاريخية التي في متناوله . وأما عن الانتقاد الآخر الموجه إلى هذا المنهج فهو أن التاريخ لا يتطور في اتجاه محدد أو معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين يمكنها أن تفسر الظواهر المختلفة التي تحيط بعملية التطور هذه ، وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الدارسين حيث يعملون تحت وهم الاعتقاد بأن التاريخ وما يرتبط به من علاقات بين الدول ، يتطور من وضع إلى آخر بفعل قوانين بالامكان تحديدها والتوصل إليها . وربما كانت هذه الحقيقة بالذات هي التي دعت فيلسوفا مثل شبنجلر Spengler إلى أن ينكر على التاريخ أن يكون مبنيا على الارتباطات السببية أو على التطور المنطقي والمنظم .

وقد لخص ستانلي هوفمان أزمة هذا المنهج بأن قال ان المنهج التاريخي قد انتهى بنا إلى التحديق في السماء ، ولكنه لا يستطيع أبدا أن يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية . ( ١ )

## ( ٢ ) المنهج القانوني :

وهذا المنهج لا يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكات السياسية والقومية والاستراتيجية والأيدولوجية والسيكولوجية والدعائية التي تتحكم في تقرير مجرى هذه العلاقات وابرار. كيانها على نحو أو آخر عند كل مرحلة من مراحل تطورها ، وإنما يحاول أن يقصر التحليل على الجوانب القانونية التي

تجيب بعلاقات الدول مع بعضها ، أى أن هذا المنهاج يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولى أكبر من أى شىء آخر .

ومن أمثلة الموضوعات التى يعنى هذا المنهاج بدراستها وتحليلها :

( أولا ) المعاهدات والاتفاقات الدولية من حيث الترامات الأطراف المتعاقدة والجزاءات التى ينص عليها لمعاقبة الأطراف التى تخل بتعهداتها الواردة فى هذه الاتفاقات كما ينصرف اهتمام القانون الدولى إلى التركيز على جوانب أخرى فى هذا الخصوص مثل كيفية اعتماد المعاهدات والسلطة الدستورية التى تملك حق التوقيع والتصديق النهائى عليها والاجراءات التى يتم بواسطتها تسجيل هذه الاتفاقات الدولية وإعلانها فى المجتمع الدولى بالإضافة إلى كيفية تعديل المعاهدات أو تجديدها أو إنهاؤها أو الانسحاب منها ، الخ .

( ثانيا ) تحليل عنصر المسؤولية الدولية فى تصرفات الدول ، والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية .

( ثالثا ) التكييف القانونى لموضوع الاعتراف Recognition بالدولة أو بنظام الحكم فيها والتمييز بين الاعتراف القانونى ( de facto recognition ) والاعتراف بالأمر الواقع ( de jure recognition ) ، والآثار المترتبة على الاعتراف أو عدم الاعتراف فى علاقات الدول بعضها ببعض .

( رابعا ) التكييف القانونى لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير يمكن الاحتكام إليها فى تنفيذ شرعية الحرب كأداة فى سياسات الدول من عدم شرعيتها ، وأيضا التعرض لتحليل الآثار القانونية المترتبة على الحرب مثل الضم والاحتلال والاحتلال ، والحقوق والواجبات التى يترتبها القانون الدولى للأطراف المتحاربة .

( خامسا ) كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية . وتحليل أهم الطرق والاجراءات المستخدمة فى هذا الصدد مثل الوساطة والاستقصاء وتحرى الحقائق والتحكيم والتوفيق وبلد المسمى الحميدة والتسويات القضائية ، الخ .

(سادسا) البحث في الكيفية التي تتكون منها المنظمات الدولية والاقليمية ،  
والوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات والاجراءات التي تحكم عملها ، مثل  
قواعد التصويت وهل يشترط أن يتم بالأغلبية (Majority) أو الاجماع  
(Unanimity) وشروط اكتساب عضوية هذه المنظمات الدولية والمبررات  
التي توجب ايقافها أو انهاؤها إلى غير ذلك من الأمور التي يعنى بها دارسو القانون  
الدولي عادة .

ويمكن القول بأن المنهاج القانوني في دراسة العلاقات السياسية الدولية  
كان أكثر ما يكون وضوحا وتأثيرا مع مطلع القرن العشرين وفي الولايات  
المتحدة الأمريكية بالذات حيث دفع انشغال للدبلوماسية الأمريكية واهتماماتها  
الجديدة بالشئون الآسيوية والأوروبية بعض النارسين إلى تحليل هذه العلاقات ،  
وتركزت دراساتهم شأن غيرهم من النارسين الأوروبيين في ذلك الوقت على  
تحليل المعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولي .

وكان محور التحليل في هذا المنهاج القانوني هو أن حل المنازعات الدولية كان  
يستوجب البحث عن اجراءات قانونية لتسويتها، كما أن تحقيق السلام والاستقرار  
الدولي إنما كان ممكنا من خلال انشاء مؤسسات دولية تكتل جهود الدول في اطار  
منظم ومنسق للقضاء على مصادر الصراع والحرب في المجتمع الدولي، ومن ضمن  
الموضوعات التي حفل بها التحليل قوانين الحرب والحياد ، ومشاكل التحكيم،  
ونزع السلاح ، الخ .

ثم كان لظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى أثر كبير في دفع هذا  
المنهاج القانوني دفعة أكبر إلى الأمام حيث نشأت مراكز ومعاهد متخصصة  
لدراسة القانون والتنظيم الدولي في دول مثل سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة،  
وانصب اهتمام الدراسات الصادرة عن هذه المعاهد على تحليل المؤتمرات  
والمعاهدات الدولية وتبع اجتماعات عصبة الأمم .

ومن الملاحظ على الكيفية التي استخدم بها هذا المنهاج هو أنه لم يحاول  
التعرض لتحليل العوامل والنتيحات الخارجية التي تؤثر في نماذج السلوك الخارجي

لكل دولة وانما على أساساً بالحكم على مدى قانونية هذا السلوك في إطار المقاييس القانونية المستخمة آنذاك . ( ٢ )

وقد بدأ هذا المنهاج القانوني في التحليل يهتز ويتخلخل تحت تأثير السلوك العدواني لألمانيا النازية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، حيث أخذ كثير من الدارسين يضيفون ذرعا بتحليل العلاقات الدولية من الزاوية القانونية أو الأخلاقية وحدها ، أو من زاوية للمؤسسات والتنظيمات الدولية ، وانما بنا أن هناك تقاطعا أكثر استراتيجية وحيوية تستوجب الاهتمام في تحليل العلاقات السياسية الدولية الدولية مثل : اعتبارات الأمن القومي ، وفكرة التوسع ، والنشاط الدبلوماسي والتجاري ، كما أخذ التحليل الجديد يركز على الوسائل التي ظهرت في جو العلاقات الدولية ولم تكن مألوفا من قبل مثل : الأساليب والسياسات الدعائية ، وتكريس الرأي العام في الدول الخارجية والتخريب السياسي وغير ذلك من الأمور .

وباختصار يمكننا القول ان هذا المنهاج في التحليل لا يمكن التركيز عليه في دراسة العلاقات السياسية الدولية لأن هذه العلاقات لا يمكن تجريدها من صفتها السياسية وتجميعها في إطار من القواعد القانونية الشكلية . فحقيقة ان هناك اطارا قانونيا يحيط بهذه العلاقات ، الا أن القوى والمؤثرات التي توجهها وتتحكم فيها لا تمت إلى النواحي القانونية بصلة مباشرة ، فالذي يتحكم في هذه العلاقات هي المصالح القومية والاستراتيجية للدول ، والعوامل الأيديولوجية والتسابق على النفوذ السياسي والاقتصادي ، الخ .

### ( ٣ ) النظرية الواقعية أو منهاج التحليل في إطار سياسات القوى :

أما عن هذه النظرية فهي تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه ، ومن دعاها البارزين هانس مورجانثو Morgenthau أستاذ العلاقات الدولية الأشهر ( ٣ ) .

ودعامتا التحليل في النظرية الواقعية ( Realist Theory ) لمورجانثو هما فكرة المصلحة Interest وفكرة القوة Power والمصلحة في مفهوم هذه

النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانتو  
بفكرة التأثير أو السيطرة Control .

وتحديد آخر فان القوة السياسية Political Power التي تعنيها هذه النظرية  
الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي  
بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للتعف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع  
نطاقاً من ذلك بكثير، فهي النتائج النهائي - في لحظة ما - لعدد كبير من المتغيرات  
المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد  
في النهاية حجم قوة الدولة، وبموجب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير  
السياسي في مواجهة غيرها من الدول .

ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على  
أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملئها مصالحها  
أواستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية القوة - بمفهومها الشامل - في علاقات الدول  
المتبادلة إلا أن نظرية مورجانتو قد تعرضت لعدد من الانتقادات التي يمكن  
إيجازها على النحو التالي :

(أولاً) أن النظرية الواقعية قد أخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز  
بين القوة التي تأتي كنتائج سياسية Political Outcome والقوة التي هي مجرد أداة  
Instrumentality والقوة التي تؤثر كدافع محرك Motivation فكل واحد  
من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها  
ومضمونها عن بعضها البعض . ولكن مورجانتو يمزجها أو بالأحرى يدمجها في  
مفهوم عام واحد ، وهو أمر لا يفي بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه  
الظاهرة ويبحث مختلف تأثيراتها الدولية .

فتبعا للمفهوم الأول من حيث اعتبارها ناتجا سياسيا فهو يرتبط بمقدرة الدولة  
على أحداث تغييرات في سلوك الآخرين حيث أن حدوث التغيير بالشكل الذي  
يراهم مصالح الدولة يعتبر مصدرا للقوة السياسية بلا جدال .

وفي اطار المفهوم الآخر للقوة من حيث اعتبارها أداة فهو ينصرف إلى استخدام القوة وصولاً إلى أهداف أخرى عديدة ، بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها .

والمفهوم الثالث للقوة . من حيث اعتبارها دافعا محركا يرتبط بمدى الدافع الذى يحرك المسئولين في الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها ، ويبدو أن مورجانثو قد حصر تحليله في اطار القوة كدافع محرک أكبر منه في اطار أى من المفهومين الآخرين . ويتضح هنا من ادعاء نظريته بأن الذى يشكل السياسة ويتحكم في تقرير مجراها هى الشهوة التى تتسلط على الانسان وتدفعه إلى اكتساب القوة ، أو على حد تعبيره Man's Lust for Power ، أى أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الانسانية وفي السلوك الانساني عموماً . ( ٤ )

وفي هذه النقطة بالذات - كما يقول ناقلو هذه النظرية - فان مورجانثو لا يميز بين بعض الجوانب الكامنة في دافع القوة Power Drive وبين البعض الآخر المتعلق بالنواحي العرضية Accidental أى التى تفرضها المواقف دون أن تكون لها صلة بهذه الرغبات الدفينة أو الكامنة . ( ٥ )

وخلاصة النقد في هذه الناحية ، هى أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها كدافع فقط انما يضع قيوداً وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية وعلى مقدرتها في التحليل على النحو الذى تحاول أن تنسبه إلى نفسها .

( لانيا ) ان الدعامة الثانية في النظرية الواقعية لمورجانثو لم تحلل تحليلاً متعمقاً وكافياً . فمورجانثو عالج المصلحة القومية كهدف سهل التحديد ( مادامت المصلحة القومية تتحدد دائماً وأبداً في اطار القوة ولا شئ سواها ) . ويقول بعض الناقدین لنظريته ان مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر التواء وتناسبا مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولكنه بالتأكيد لا يصلح معياراً للتحديد مع ظروف التحول الجذرى الذى طرأ على العلاقات الدولية في القرن العشرين ، أو كما قال ستانلى هوفمان فان مورجانثو قد أخذ هذه الفترة ، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، واعتبرها القاعدة لما أسس بالتحليل الواقعي والعمل ، وعلى حد قوله : « ان فكرة الهدف والمصلحة القومية التى يسهل

تحديدها - كما يدعى مورجانثو - لا تصلح الا في ظرف مستقر حيث تتبارى الأطراف على تحقيق أهداف محدودة بوسائل محدودة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الأطراف المتبارية تحركاتها . ومثل هذه النظرية التي تدعى انها الأداة لتضيق ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا في المركز الذي يطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تنكرها ولا تراها أطراف هذه المواقف نفسها ، وأن نقر كذلك بوجود نوع مسن الثبات والاستمرار على حين ترى أطراف المواقف فيها نوعاً من التغيير القوضوي ، وهكذا (٦) .

ومن هنا فان مورجانثو - في رأي ناقد - يخلط بين مفاهيمه وتغييراته وتصوراته كمراتب للعلاقات الدولية ، وبين الظواهر الدولية التي تحدث فعلاً ، وهو يحاول أن يجعل هذه الظواهر أكثر التقاء مع تغييراته ومفاهيمه وليس العكس ، أو بعبارة أخرى فهو يحاول أن يصور الأمر كما لو كان هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظار واحد ، ونعني منظار القوة . (٧)

ويضيف هؤلاء الناقدون أن المصلحة القومية يختلف تحديدها بحسب المقاييس المستخلصة في هذا التحديد ، فمن ذلك مثلاً : (أ) أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة ، وهذا يكون للمصلحة القومية مضمون معين ، (ب) أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار بعض التفضيلات Preferences التي تبديها بعض قطاعات الرأي داخل الدولة كجماعات المصالح Interest Groups أو الناخبين وهذا يكون لها مضمون آخر يختلف عن المضمون السابق . (ج) وأخيراً ، فان المصلحة القومية قد تتحدد في إطار القرارات التي تتخذها الأجهزة الرسمية المسؤولة عن تحديد قيم معينة تلزم المجتمع ككل Authoritative Allocation of values . (٨)

(ثالثاً) ان من المآخذ الأخرى التي تسمى - إلى النظرية الواقعية في رأي بعض ناقدتها ، الصبغة الاستاتيكية العامة التي تطبع هذه النظرية ، فالنظام السيامي الدولي - في تحليلات مورجانثو - هو نظام غير متغير ، ما دام أن مصالح الأطراف تتحدد دائماً بنافع القوة تحت أي ظرف وأيا كانت طبيعة هذه الأطراف ، أي أن هذا النظام سيظل محكوماً ابداً وبالضرورة بصراعات القوى . وهذه الطبيعة الاستاتيكية كما يقولون ، تخلط بنوع من القوضي بين ظاهرة صراعات القوى في

السياسة الدولية وبين الأشكال الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التي تولدت في نطاقها في القرون الأخيرة أي أن صراعات القوى شيء والظروف الدولية التي تحركها والمؤثرات التي تخلفها ودوافع الأطراف التي تشترك فيها شيء آخر مختلف . ( ٩ )

( رابعا ) ان منهج التحليل الذي اتبعه مورجانثو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية ( Rational ) باستمرار، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت .

ولكن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وبخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر والحاد في الدوافع المختلفة التي تحرك واضعي هذه السياسات وصولا إلى الأهداف التي يحدونها للولم ، ومادامت الأهداف تختلف فإن الوسائل لا بد وأن تختلف بالضرورة كذلك . ( ١٠ )

( خامسا ) ان القوة لا تستطيع أن تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإلى جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول مثل الرغبة في التعاون الدولي كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والاقليمية، وهناك أيضا النزعات الانتمائية في السياسة الدولية مثلما هو الحال في غرب أوروبا ، وهذه التجمعات والتنظيمات تبنى على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة .

#### ( ٤ ) المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية :

وهذا المنهج يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية ، بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول : وينسب إلى هذا المنهج في التحليل عدة مزايا مثل :

( لولا ) انه يحدد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المتصلة

أو غير الواقعية التي نحاول أن ننسبها إلى هذه السياسات وذلك كوسيلة للتفريغ أو الترمويه ، سواء تم هذا التفريغ للرأى العام في الخارج أو الداخل .

( ثانيا ) ان فكرة المصالح القومية توضع جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذى قد يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذى قد يحدث في نمط الايديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة ، بمعنى أنه أيا كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والاستراتيجية والايديولوجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول، فإن المصلحة القومية تظل دائما وأبنا المقياس العام الذى يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تمدد السلوك الخارجى لأى دولة عضو في المجتمع الدولى . ( ١١ )

أما الانتقادات التي تؤخذ على هذا المنهاج في التحليل فيمكن تلخيصها كما يلي :

( أولا ) ان هذا المنهاج ينحو إلى المبالغة في تصوير السلوك الخارجى للدول من حيث جعله يبدو باستمرار وكأنه سلوك رشيد وموجه بالدرجة الأولى إلى حماية المصالح القومية للدولة، في حين ان هناك أنماطا من السلوك الخارجى قد تكون خالية من معيار الرشيد الذى يجعلها أنسب السياسات وأكثرها تلاؤما وتحقيقا للمصالح القومية للدولة، بل ان بعض هذه الأنماط قد تتحدد من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى المسئول عن وضعها، وليس شرطا أن تلتقى الدوافع الشخصية بدواعى المصلحة القومية في كل مرة ترسم فيها هذه السياسات الخارجية .

( ثانيا ) ان هذا المنهاج يحدد مصادر السلوك الخارجى للدول في اطار عامل واحد هو عامل المصلحة القومية بحجة أن هذا العامل هو وحده الذى يستطيع أن يفسر نواحي الاستمرار في السياسات الخارجية للدول بصرف النظر عن الاعتبارات الايديولوجية أو طبيعة أنظمة الحكم أو اختلاف البيئات السياسية والاجتماعية، ولكن الواقع يدل على أن التغيير في المعتقدات الايديولوجية أو في الأجهزة السياسية الحاكمة يتبعه في كثير من الأحيان تغيير في مضمون هذه

السياسات الخارجية . ومن هنا فان عامل الدوام والاستمرار في أهداف هذه السياسات يفقد شرعيته المنطقية . ( ١٢ )

( لثالثا ) ان المصلحة القومية تعبير مطاط ليس له مضمون محدد ، والمقاييس التي تتبع في تفسير هذه المصلحة القومية وتحديدتها هي مقاييس نسبية لاموضوعية . وترتيا على ذلك فان التركيز على عامل لا موضوعي ليس له محتوى متفق عليه دوليا ، واتخاذ نواة لتحليل سلوك الدول وتفهمه رغم كثرة ما يحيط بهذا السلوك من مؤثرات خارجية وداخلية ، هو أمر مبالغ فيه إلى حد كبير . ( ١٣ )

#### ( ٥ ) النهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي :

وأخيرا فان هناك مجموعة من المحللين الذين لم يحاولوا أن يحلوا الواقع السياسي الدولي على الطبيعة كما هو ، وإنما حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلام مع القيم والمبادئ والمثل التي يعتقونها .

ويتخذ هذا النهاج شكل تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشئون المجتمع الدولي، ومثال ذلك ما اشتملت عليه مقدمة ميثاق الأمم المتحدة حيث تعلن نبلها لبدأ العنف والعدوان ، وتدعو إلى لرضاء سلطة التنظيم الدولي وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية .

إلا أن التصورات المثالية لا يمكن أن تشكل بناتها نظرية أو هيكلًا محددًا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التي تحكم عمله، ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ في إطار من القيم الأدبية والأخلاقية التي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال يعلق أهمية كبرى على القوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية، كما أن قادة الدول يمدون أنفسهم باستمرار مواجهين بالعديد من المشاكل الصعبة التي تتعلق بالمصالح القومية لدولهم في بيئة دولية دائمة التغيير .

ومن هنا يخفق النهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي في توضيح الأبعاد المختلفة التي تحيط بالعلاقات السياسية الدولية

## المبحث الثاني

### المنهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية

مع الاعتراف المتزايد بأنه ليس هناك منهاج واحد يستطيع تفسير ظواهر السياسة الدولية التي تتميز بالتنوع والتعقيد الشديدين، ظهرت الاتجاهات التي ترمى إلى ايجاد نظرية علمية لدراسة العلاقات الدولية، وتقوم هذه الاتجاهات على محاولة تحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي وفي دوافع الدول، وفي اتجاهات الزعامات المستولة فيها، الخ.

وهذا الاتجاه في تحليل العلاقات السياسية الدولية يطلق عليه المنهج السلوكي (Behavioral Approach)، ويقوم هذا المنهج على استخدام علم النفس الاجتماعي (Social Psychology) وعلم النفس السياسي (Political Sociology) والأنثروبولوجيا الاجتماعية (Social Antropology) في تفهم العوامل التي تحيط بالتغير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغير على قوتها السياسية، كما تستخدم هذه العلوم في تحليل المؤثرات البيئية والانفعالية والثقافية التي تتحكم في سلوك الجماعات والدول وتحديد اتجاهاتها من مواقف السياسة الخارجية.

ومن بين الوسائل المستخدمة في هذا النوع من التحليل :

(١) دراسة الشخصية القومية National Character

(٢) استقصاء اتجاهات الرأي العام ازاء مواقف خارجية معينة

(٣) دراسة نفسية الجماهير في الأزمات الدولية والتعرف على تصوراتها وتوقعاتها ومطابقة ذلك بالنتائج الفعلية التي تنتهي إليها هذه الأزمات مع تحليل المؤثرات التي أدت إلى أحداث هذا الاختلال بين التوقعات المبدئية والنتائج النهائية

(٤) تحليل الآثار التي تتركها الدعاية على اتجاهات الدول من بعضها البعض .  
وتتمثل أهم المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية في الآتي :

### (١) المنهج القائم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية :

وهذا المنهج الذي يقوم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية مقبوس أساسا من تطبيق نظرية النظم (Systems Theory) في دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى . وهذه النظرية تمثل أحدث تطور للمنحنى السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعية . ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات السياسية الدولية مورتون كابلان Morton Kaplan الذي شرح هذه النظرية تفصيلا في كتابه المسمى « النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية » . (١٤)

والأهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل كما يقول مورتون كابلان هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم ، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها (Regularities) وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر .

ومن أمثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية  
Global Systems  
نظام توازن القوى Balance of Power ونظام القطبية الثنائية Bipolar System  
ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية Polycentrism  
فنظام توازن القوى مثلا - وهو النظام الذي سنحله بالتفصيل فيما بعد - يقوم على وجود عدد من تحالفات أو محاور القوى المضادة والتي تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق مؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم الذي من أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من تحالفات وتجمعات القوى هذه . أما نظام القطبية الثنائية فيقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية، ويحيط بكل مركز منها عدد من الدول التابعة والأقل كثيرا في إمكانات القوة ومقدراتها، ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكارا

للدولة المسيطرة Dominant Power في داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية . وعلى التمييز من ذلك فان النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يعنى التخلص من احتكار سلطة التحكم والتوجيه الذى يمارسه مركز واحد داخل كل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة وتوزيع هذه السلطة على عدد أكبر من الدول بغض النظر عن التفاوت في التوزيع النسبي لامكانياتها من القوة .

ونظام توازن القوى هو النظام الذى سيطر على السياسة الدولية منذ قيام نظام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب اللدنية وعقد معاهدة وستغاليا في سنة ١٦٤٨، وذلك حتى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريبا . أما نظام القطبية الثنائية فهو النظام الذى انبثق في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ واستمر حتى عام ١٩٦٠ على وجه التقريب حين بدأت تتحطم السيطرتان الأمريكية والسوفيتية بشكلهما المطلق القديم وذلك تحت ضغط بعض العوامل القومية والأيدولوجية والاستراتيجية، وهى العوامل التى أفسحت المجال أمام ظهور النظام الثالث الذى يتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات داخل كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية .

أى أنه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التى حدثت في هذه النظم الدولية الرئيسية في الاعتبارات الآتية : ان نظام توازن القوى اقترنت به منذ البداية خاصيتان أساسيتان هما : ( أ ) توزيع امكانيات القوة في المجتمع الدولى بين عدد من المحاور والتجمعات أيا كان عددها وأعضاؤها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة) ، ( ب ) المرونة الكاملة أو شبه الكاملة في الانضمام إلى هذه المحالقات أو الخروج منها ، أى أن الدولة - أى دولة - تتمتع بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في اطار التوازن الدولى الذى تحاول الإبقاء عليه .

وهاتان الخاصيتان تطورتا في ظل نظام القطبية الثنائية في اتجاه جد مختلف يقوم على : ( أ ) التوزيع الثنائى لامكانيات القوة الدولية، وأصبح كل تجمع قوة يدين بأيدولوجية واحدة ، أى أن الأيدولوجية أصبحت الأساس في تقسيم مراكز القوى الجديدة ، ( ب ) الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الاتسحاب من تجمعات القوى الدولية .

وفي نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يظهر التغيير في الاتجاهين الآتين : (أ) ظهور بعض القوى التي تمثل تحديا هاما للدولتين المسيطرتين في نظام القطبية الثنائية ، ومن أمثلة ذلك الصين في الكتلة السوفيتية وفرنسا في كتلة الأطلسي، (ب) التحول التدريجي في اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة في التصرفات الخارجية للدول، وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة في نظام توازن القوى والفقدان الكامل للمرونة في نظام القطبية الثنائية .

أما عن النظم الفرعية Subsystems المنبثقة عن هذه النظم السياسية العالمية فمن أمثلتها : عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والكومنولث البريطاني ، وحلف الأطلسي ، وحلف وارسو ، والسوق الأوروبية المشتركة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والجامعة العربية ، وغيرها من النظم الدولية والاقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود والتي تضم في عضويتها عددا من الدول التي تنظم مجالات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون وما اذا كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا ، كل هذا في اطار الوضع الدولي القائم (Status Quo) . فمثلا نجد أن دولة كالولايات المتحدة هي عضو في الأمم المتحدة ، كما أنها تلعب دورا قياديا مؤثرا في كل من منظمي الدول الأمريكية وحلف الأطلسي . ودولة كبريطانيا ، فهي فضلا عن كونها عضو بارز في الأمم المتحدة تقوم بلوربارز كذلك في الكومنولث البريطاني وحلف الأطلسي ، وفرنسا تقوم بلور هام في الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ، والاتحاد السوفيتي يترجم حلف وارسو كما أنه عضو في الأمم المتحدة ، وهكذا . أي أن الدولة الواحدة يمكنها أن تشارك في عضوية النظام السياسي العالمي إلى جانب عضويتها في واحد أو أكثر من هذه النظم الدولية الفرعية . (١٥)

وعلى هذا فان منهاج التحليل القائم على دراسة النظام الدولي ومكوناته الفرعية يحاول أن يصل كما أسلفنا القول إلى قوانين وانفراضات نظرية ، واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها ، وتؤدي إلى تحويرها أو انبهارها أو استمرارها على ما هي عليه .

وقد تعرض هذا المتهاج بدوره لعدد كبير من الانتقادات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(أولاً) ان البحث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغير في النظم السياسية الدولية ومكوناتها الفرعية، يبنى على تصور خاطيء من جانب علماء العلاقات الدولية وعلماء العلوم الاجتماعية عموماً لطبيعة هذه القوانين في مجال العلوم الطبيعية فهذه القوانين ينظر إليها على أنها أكثر ترمناً واطلاقاً مما هي عليه بالفعل ، أو بمعنى آخر فان هذه القوانين الطبيعية تشتمل على قدر من المرونة يسمح أحياناً بتغييرها أو تحويرها في اتجاه أو آخر . فاذا كان هذا هو الحال مع العلوم الطبيعية التي هي أكثر ثباتاً واستقراراً من العلوم الاجتماعية ، فكيف يمكن اذن أن نتوصل إلى قوانين جامدة أو مطلقة في دائرة علوم هي متغيرة بطبيعتها ؟ ان أقصى ما يمكن التوصل إليه في هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات Trends في ظل تحفظات معينة، حيث أن فقدان الخاصية التجريبية في مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانين سببية Causal Laws أمراً غير ممكن من الناحية العملية .

وفي هذا يقول ريمون آرون : وان أكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها أكثر من تعميمات محدودة القيمة العلمية جداً ، لأنه في مجال العلوم الاجتماعية، فان الاتجاهات المنتظمة لا يمكن أن تظهر الا على المستويات الكلية وليس على المستويات الجزئية ، وهو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولي بكل أبعاده ومشتلاته أمراً صعباً . (١٦)

(ثانياً) ان علماء العلاقات الدولية، والعلوم الاجتماعية عموماً يريدون الوصول إلى مستوى من التحليل النظري يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات المستقبل، وهما الهدف ينبع هو الآخر من تصور خاطيء لطبيعة عنصر التنبؤ في مجال العلوم الطبيعية، فليست كل العلوم الطبيعية في مركز يسمح لها بالوصول إلى مثل هذه التنبؤات الدقيقة، وأقصى ما تستطيع الوصول إليه هو توقع حدوث هذه النتيجة أو تلك مع تبيت بعض العناصر والتغيرات على ما هي عليه، ومن ثم فان التنبؤ لا يصبح ممكناً الا في تلك المجالات التي يقل فيها عدد المتغيرات إلى أدنى

حد ممكن وبشرط أن يكون في الامكان حصر كل هذه المتغيرات عند اجراء تلك التنبؤات ، وبدون توافر هذين الشرطين يصبح التنبؤ أمرا مشكوكا في قيمته اطلاقا . (١٧)

ويضيف ستانلي هوفمان إلى ذلك قوله أنه بدلا من أن يقدم لنا هذا المنهاج في التحليل فرضيات تبنى على مشاهدات الواقع السياسي الدولي ، فإنه ينحو إلى المبالغة في التجريد النظري كما أن اختياره للمتغيرات التي تفسر ظواهر السلوك السياسي الدولي يعكس نوعا من الاستبداد والاسراف في التعميم ( أو كما أطلق عليه too arbitrary or too general ) . (١٨)

( ثالثا ) ان هذا المنهاج في التحليل القائم على تطبيق نظرية النظم Systems Theory يتردى كذلك في خطئين أساسيين : الخطأ الأول هو أنه يحاول أن ينقل إلى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظريات مطبقة في مجالات علوم البيولوجيا والاقتصاد والاجتماع وغيرها ، وهذه العلوم لها طبيعة تختلف تماما عن طبيعة العلاقات الدولية . والخطأ الثاني هو أن الميل المترديد إلى استخدام النماذج الرياضية في إطار هذا المنهاج يدفع بالذين يطبقونه إلى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التي يمكن قياسها، مع أن المتغيرات الأخرى - والتي تستبعد لصعوبة قياسها - قد تكون حاسمة لأغراض التحليل ، ومن هنا فإنه بدلا من أن تقدر هذه النماذج الرياضية على تحليل الواقع الدولي وتفسيره فإنها تفسر فقط بعض الظواهر ذات الأهمية المحدودة التي لا تشارك كثيرا في مجال تفهم الكامل للملابسات التي تحيط بمختلف ظواهر السلوك الدولي

( رابعا ) ان هذا المنهاج في التحليل ينتهي إلى نتيجة غير مقبولة وهي افتراضه ان السياسة الخارجية تتخذ وفقا لأسس علمية معينة Policy Scientism بالشكل الذي يتيح استنتاج قوانين عامة تستطيع أن تفسر ما يحدث في السياسة الدولية . وهذا الافتراض يخالف منطق الواقع لأن الذي يتحكم في تقرير اتجاهات هذه السياسات هي ضغوط وقوى ومؤثرات ومتغيرات لا صلة لها بهذا المنطق العلمي الذي يتصوره دعاة هذا المنهاج عن توهم خاطيء .

## ( ٢ ) المنهاج الذى يحل العلاقات الدولية في اطار نظرية التوازن :

ومن الدعاة البارزين لهذا المنهاج في التحليل جورج ليسكا Liska وهذا المنهاج يحل العلاقات السياسية الدولية في اطار ما يسمى بنظرية التوازن، والتوازن الذى تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكا ولكنه توازن من نوع آخر يتميز كما يقول ليسكا بخاصيتين أساسيتين في نفس الوقت فهو توازن واقعى من جانب كما أنه توازن ديناميكى من جانب آخر . ويعرف هذا التوازن الواقعى الديناميكى بأنه حالة من الاستقرار النسبى المؤقت الذى قد يمتثل تحت تأثير بعض العوامل بهذا الطريق بذلك أمام ظهور توازن مؤقت جديد . (١٩)

ويطبق ليسكا نظريته في التوازن هذه على التنظيم الدولى وذلك من عدة زوايا هى : الهيكل الذى يقوم عليه التنظيم الدولى، والقرارات أعضائه، والجوانب الوظيفية والآفاق الجغرافية التى يمتد إليها نشاط هذا التنظيم . ويقول ليسكا ان أى تنظيم دولى يمكن أن يكون في وضع التوازن الذى نعنيه اذا ما تحققت عدة شروط منها :

( أولا ) أن يكون هناك نوع من التقبل العام من جانب الدول الأعضاء للقيود التى يضعها هذا التنظيم عليهم، أما رفض القيود التى تكون ضرورية لدعم الكيان العام لهذا التنظيم الدولى فهى على العكس تعنى خروجا على أوضاع هذا التوازن .

( لانيا ) أن يكون هناك تناسب على قدر الامكان بين النفوذ الذى تمارسه كل دولة في التنظيم وبين قوتها الحقيقية، أو بمعنى آخر يجب ألا تكون هناك فجوة واسعة تفصل بين اعتبارى النفوذ والقوة ، ووجود هذه الفجوة مظهر مهم من مظاهر الاختلال .

( ثالثا ) وأن يكون استعداد الدول الأطراف في هذا التنظيم الدولى للمشاركة في تحمل المسؤوليات متمشيا مع التزاماتها الرسمية .

( رابعا ) وأن تكون الوظائف التى يقوم بها هذا التنظيم الدولى متفقة ومستجيبة مع الاحتياجات العامة التى تحس بها الدول الداخلة فيه .

ويضيف ليسكا إلى ما سبق عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن ، على حد قوله ، أساساً مقبولاً لتحليل العلاقات الدولية ، ومن ذلك :

١ - ان كل الدول تقريبا تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن في إطار التوازن الدولي القائم .

٢ - ان معظم الدول تحاول الإبقاء على أوضاع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول، وهي تفضل استعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام إلى شكل أرقى في المستقبل منه في الحاضر .

٣ - ان الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث انها تجمع بين الأساس النظري لما يجب أن يكون عليه سلوك الدول، وبين السلوك العملي أو الواقعي لهذه الدول والذي يتصف بالميل إلى التوازن ، يخلق أطارا أفضل لتفهم العلاقات الدولية .

وهذا المنهاج قد تعرض هو الآخر للنقد كأداة يمكنها أن تفسر كل الظواهر المعقدة التي يشتمل عليها السلوك السياسي الخارجي للدول ، ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهاج :

( أولا ) ان تحليل العلاقات الدولية في إطار فكرة التوازن والاستقرار ينحو إلى صيغ الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متغيرة في اتجاه معين . ومثل هذا التحليل الذي يتحيز لفكرة التوازن بتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن بعض المحاولات أو الجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير على طول الخط ، أي أنها بدلا من أن تحدث التوازن المقصود فقد تسبب في أحداث أوضاع من التخلخل وعدم الاستقرار ومن ثم يصبح التوازن كنواة للتحليل أمر لا معنى له

( لانيا ) ان التوازن المرغوب فيه من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على أكثر من معنى ، ومثل هذا التوازن لا يمكن أن يمثل مفهوما واحدا

متجانسا من قبل كل الدول ، ومن هنا فما قد نعنيه دولة بالتوازن ربما يختلف في مضمونه عما نعنيه دولة أخرى . وبديى أنه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الأطراف المختلفة التي يعينها هذا الأمر فإنه لا يمكن استخدام فكرة مطاطة كهله ، والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية .

(ثالثا) ان هنا المنهاج شأنه كالمنهاج الآخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في اطار عامل القوة يحاول أن يبنى فكرة ميكانيكية ضيقة وهي التوازن ، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هي محصلة تفاعل عدد لا نهائي من المتغيرات المادية وغير المادية ، المرئية وغير المرئية ، فمثل هذه الفكرة تتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو آخر ، وهي الدوافع التي تؤثر في أوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الأوقات .

(رابعا) ان فكرة التوازن هذه ان صح تطبيقها بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى، فإنه يصبح من المشكوك فيه منطقيا وعلما تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية ، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للأوضاع التي تشمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل إلى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن أو عدم التوازن، أما ومع وجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها فإن فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح أمرا غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه ، بل الأكثر من ذلك ان الحكم على وضع أو نظام معين بما اذا كان في حالة توازن أو عدم توازن ، هو عملية نسبية وغير قابلة للتحقق . وقد تختلف الآراء حولها فبينما قد ينظر البعض إلى وضع معين على أنه في حالة توازن ، فقد يرى فيه البعض الآخر عكس ذلك تماما .

(خامسا) وقد أضاف ستانلي هوفمان إلى الانتقادات السابقة انتقادا آخر حين قال ان المحاولات التي يقوم بها البعض والتي تسوى في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد، وتنظر إلى التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية وإلى عناصر القوة السياسية والقومية كعوامل الانتاج،

هذه المحاولات غالباً ما تنتهي إلى اقتراحات سلبية ومشوهة ، ولا تتمشى مع طبيعة الموضوع الذي تحاول تحليله وتوضيحه . (٢٠)

### (٣) نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية :

وهي من أكثر النظريات التي تلاقى اهتماماً في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتتم بتحويل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواقعي السياسة الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة . ورائد هذا المنهج في التحليل هو رينشارد سنايدر Snyder أستاذ العلاقات الدولية الأمريكية .

فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل (Sequential) وتشمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة (Decisional Setting) وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجي . ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع ، ومجالات الخبرة والاختصاص ، ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ، الخ . وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها يتجسّد قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو أخرى . (٢١)

وعلى الرغم من أننا سنتعرض لعملية اتخاذ القرارات تفصيلاً فيما بعد ، إلا أن هناك عدداً من الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهج في التحليل الدولي ، والتي تبرز من وجهة نظر البعض عدم كفايته كأداة يمكن أن كوصل إلى وضع نظرية شاملة للعلاقات الدولية ، ومن هذه الانتقادات :

(أولاً) ان الكيفية التي يعالج بها هذا المنهج موضوع الدوافع Motivations في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو معددة . فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، ولكن تتبع هذه الدوافع وإبراز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ، ولا تبدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الإسراف في التبسيط . (٢٢)

(لانيا) ان هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوعية اتعاثرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء ، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها التية شيء آخر . (٢٣)

ومن ناحية أخرى ، فان العلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك .

وقد دفع ذلك بعض التقاد إلى القول بأن كل ما يستطيع هذا المنهاج أن يفعله هو أن يتنبأ بأنه تحت ظروف معينة فان ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالاً من غيرها ، وفيما علما ذلك فان قدرته على التنبؤ السليم غير موجودة . وبالإضافة فان قدرة هذا المنهاج تنحصر أساساً في التحليل اللاحق أى بعد أن يتم اتخاذ القرارات الخارجية فعلا وليس العكس ، أى التنبؤ قبل اتخاذ هذه القرارات . (٢٤)

(لانيا) أما النقد الآخر الموجه إلى هذا المنهاج فينصرف إلى مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية . ففي حالات كثيرة يؤدي علم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى استنتاجات محددة بشأنها . ومن هنا، يصبح من الصعب التوصل إلى تحديد تصور واضح للقرارات في بيئة قرارية معينة، أو حصر العناصر التي يؤدي امتراجها وتفاعلها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات ، ومن ثم يبقى التحليل ناقصاً .

كما أنه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضح القرار مثل. مدى ضغط الرأي العام على القرار ، أو مدى الضغط الناتج من جهاز اتخاذ القرارات نفسه ، أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على أحكام واضح القرار ، أو دور القيم في اتخاذ القرار ، وهكذا .

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة إلى منهاج تحليل العلاقات الدولية

في اطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية هي التي دعت ستايدر الى اقتراح عدة حلول لتلاقي نقاط الضعف المذكورة ومن ذلك :

(أ) عمل تقسيم أو تصنيف Typology للأهداف السياسية ثم اقامة سلسلة من الافتراضات النظرية Hypotheses التي تربط بين النماذج الاجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الأهداف السياسية .

(ب) عمل تصنيف لوحدة اتخاذ القرارات الخارجية Decisional Units مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات .

(ج) اجراء تعديلات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواعضى القرارات الخارجية على أحكامهم وتقديراتهم .

(د) تطبيق هذا النموذج بأبعاده السابقة الذكر على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية . (٢٥)

(٤) نظرية المايريات في التحليل الدولي :

وتعد هذه النظرية من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظرى للعلاقات الدولية ، وهي تقوم على تمجيد وجود أزمات دولية، حقيقية أو وهمية ، واستناد أدوار محددة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل كافة أبعاد الأزمة ، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات .

ولكن عيب هذه النظرية هي أنها لا تصلح لعمل تنبؤات بشأن سياسات الدول وإنما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما مما يقلل إلى حد ما من قيمة هذه النظرية .

من كل ما تقدم نستطيع أن نقول ان دراسة العلاقات السياسية الدولية صعبة ومعقدة ، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات على النحو التالي :

(أولاً) ان المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلى في أن الأول يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات مما يجعل التعرف على عملية التغيير التى تحدث فيه من الصعوبة بمكان .

(ثانياً) ان المشكلة الرئيسية التى تواجه التحليل النظرى في مجال العلاقات السياسية الدولية هى الغموض في طبيعة المادة التى يتناولها التحليل . فمواقف السياسة الدولية لا تتكرر بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى تعميمات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التى وان بدت متشابهة ، الا أن المؤثرات والقوى والملابسات التى تحيط بها قد تكون جد مختلفة، ومن ثم فإنه يتعين على المحلل السياسى أن يتعمق في بحث جوانب التشابه والاختلاف بين المواقف الدولية التى يقوم بتحليلها ، حتى يمكنه أن يفهم السياسات الخارجية التى تنتج عن كل منها .

(ثالثاً) كما أن على دارس العلاقات الدولية أن يدرك أنه نظراً للتعقيد الشديد في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته فان الافتراضات والتوقعات والحلول التى يقيمها بشأن هذه المشكلات المعقدة لا يمكن أن تكون حتمية أو مؤكدة ، وانما هى على أحسن الأحوال لا يمكن أن تكون سوى تخمينات يصل إليها عن طريق اجتهاده الخاص في تحليل القوى والضغوط التى تؤثر في موقف معين من مواقف السياسة الخارجية .

## المراجع

(1) مراجع في ذلك :  
Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960), p.39.  
Quincy Wright, *The Study of International Relations*, (Appleton - Century - Crofts, Inc., N.Y., 1955), pp.83 - 89, 125.

(2)  
K.J. Holsti, *International Politics: A Framework For Analysis*, (Prentice Hall Inc., N.J., 1967), pp.5 - 6.

(3) انظر :  
A Realist Theory of International Politics, in, Hans Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace*, (Alfred A. Knopf, N.Y., 1960), pp.3 - 15.  
Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, op. cit, pp.30 - 38.

(4)  
Richard Snyder, *Toward Greater Order in the Study of International Politics*, in, James Rosenau, *International Politics and Foreign Policy*, (Free Press, N.Y., 1961), pp.39 - 41.  
Stanley Hoffmann, *International Relations: The Long Road to Theory*, *World Politics*, April 1959, P.360.

(5)  
Hoffmann, *Ibid*, p.360.

(6)  
*Ibid*, p.351

(7)  
The Study of The International Political System, in Robert T. Golembiewski, *A Methodological Primer For Political Scientists*, (Rand McNally & Company, Chicago, 1969), p.337.

(8)  
Thomas Cook and Malcolm Moos, "Foreign Policy: The Realism of Idealism", *American Political Science Review*, June 1962, pp.342-366.

(9)  
Hoffmann, *International Relations: The Long Road to Theory*, op. cit, pp. 362 - 363.

(10)  
*Ibid*, p. 362 :  
Robert Golembiewski, op. cit, p.337.

(11)  
Roy Merdis and Kenneth Thompson (eds), *Foreign Policy in World Politics*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1962), p.2.  
Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, op. cit, pp.73-78.

- (11)  
 Martin Needler, *Understanding Foreign Policy*, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., N.Y., 1966), p.8.
- (12) للرجوع الى تفاصيل اكثر في موضوع المصلحة القومية والتركيز عليها من جانب بعض المحللين باعتبارها الاساس في السلوك الدولي ، راجع :  
 Charles Lerche & Abdul A. Said, *Concepts of International Politics*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), pp.25-26.  
 Thomas w. Robinson, *National Interest, in International Politics and Foreign Policy*, edited by James Rosenau, (Free Press, New York, 2nd edition, 1969), pp.182-191.  
 Andrew M. Scott, *The Functioning of the International Political System*, (The Macmillan Company New York, 1967), pp.126-137.
- (13)  
 Morton Kaplan, *Variants on Six Models of the International System*, in, James Rosenau's *International Politics and Foreign Policy*, op. cit., pp. 291-404 وكذلك وللوصول على فكرة اعمق من هذا المنهج من نتائج لطيل العلاقات الدولية والسلوك الدولي يمكن الرجوع الى :  
 Karl Deutsch and David Singer, *Multipolar Power Systems and International Stability*, in, James Rosenau, op.cit. pp.316-325.  
 Richard N. Rosecrance, *Bipolarity, Multipolarity, and the Future*, Ibid, pp. 326-336.  
 Dran Young, *Political Discontinuities in the International System*, Ibid., pp. 336-346.  
 Kenneth N. Waltz, *The Stability of a Bipolar World*, in, David Edwards, *International Political Analysis*, (Holt, Rinehart, and Winston, Inc., 1970), pp. 318-344.
- (14)  
 Sprout & Sprout, *Foundations of International Politics* (D.Van Nostrand, Inc., N.Y., 1962), p.88.  
 Raymond Aron, *Introduction a la Philosophie de L'Histoire*, (Paris, 1948), p.227. (15)  
 Quoted in Hoffmann, *Contemporary Theory*, op.cit. p.42.  
 Hoffmann, Ibid, p.43 (17)  
 Ibid, pp.43-44. (18)
- (16) راجع تفاصيل نظرية ليكسكي :  
 George Liks, *International Equilibrium*, in, Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, op.cit. pp. 137-150. كذلك يمكن مراجعة :  
 George Liks, *Continuity and Change in International Systems*, in, David Edwards, *International Political Analysis*, op.cit. pp.300-318.
- (19)  
 Hoffmann, *Contemporary Theory*, op.cit. pp.50-52
- (20)  
 Robert Goldembiewski, op.cit. p.341
- (21)  
 Ibid p.342
- (22)  
 Hoffmann, *Contemporary Theory*, op.cit. p.52
- (23)  
 Goldembiewski, op.cit. p.342
- (24)  
 (25)

## طرق دراسة العلاقات الدولية : مراجع مختارة

- 1 - Boulding, Kenneth E: National Images and International Systems, in James Rosenau: International Politics and Foreign Policy, (Free Press, New York, 1969), pp. 422-432.
- 2 - Brooke, David B., & Charles Lindblom; Types of Decision-Making. Ibid, pp 207-217.
- 3 - Deutsch, Karl: The Analysis of International Relations. (Prentice Hall, Inc., N.J., 1968).
- 4 - Seyrs, James: Right and Wrong in Foreign Policy. (University of Toronto Press, 1968).
- 5 - Edwards, David: International Political Analysis, (Holt Rinehart and Winston, Inc., New York, 1969).
- 6 - Ferrell, John & Asa Smith: Theory and Reality in International Relations, (Columbia University Press, New York, 1968).
- 7 - Fliess, Peter J: International Relations in a Bipolar World, (Random House, New York, 1968).
- 8 - Harsanyi, John, Game Theory and the Analysis of International Conflict, in James Rosenau, op.cit, pp. 370-380.
- 9 - Hoffmann, Stanley; Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960).
- 10 - Jervis, Robert: Hypotheses on Misperception, Rosenau, op. cit., pp. 239-265.
- 11 - Kaplan, Morton: Some Problems of International Systems Research, in David Edwards: op. cit., pp.272-300.
- 12 - Knorr, Klaus; and James Rosenau (eds): Contending Approaches to International Politics, (Princeton University Press, N.J., 1969).
- 13 - Lasswell, Harold: World Politics and Personal Insecurity, (Free Press, New York, 1962).
- 14 - McClelland, Charles A: Applications of General Systems Theory in International Relations, in David Edwards, op.cit., pp. 225-242.
- 15 - McClelland, Charles: Theory and the International System, (The Macmillan Company, New York, 1967).
- 16 - Rivers, Joseph H.de: The Psychological Dimension of Foreign Policy, (Charles Publishing Company, Ohio, 1968).
- 17 - Rummel, Rudolph: Some Dimensions in the Foreign Behavior of Nations, in James Rosenau, op.cit., pp. 600-622.
- 18 - Russett, Bruce M: International Regions and the International System, (Rand McNally and Company, Chicago, 1970).

- 19 - Said, Abdul, *Theory of International Relations: The Crisis of Relevance*, Prentice Hall, Inc., N.J., 1968).
- 20 - Scott, Andrew M: *The Functioning of the International Political System*, (The McMillan Company, New York, 1967).
- 21 - Singer David J: *Inter-Nation Influence: A Formal Model* in James Rosenau, *op.cit.*, pp. 380-392.
- 22 - Singer David J: *Human Behavior and International Politics* (Rand McNally and Company, Chicago, 1966).
- 23 - Singer David J: *Qualitative International Politics: Insights and Evidence*, (Free Press, New York, 1968).
- 24 - Snyder, Richard and Others: *Foreign Policy Decision Making*, (The Free Press of Glencoe, 1963).
- 25 - Wright, Quincy: *The Form of A Discipline of International Relations*, Rosenau *op.cit.*, pp. 442-457.